بحوث قسم علم الاجتماع

رأسُ المَال الاجِتماعي والتنميةُ المُستدامةِ "مقاربة نظرية"

د/ جبرالله عباس حسن

مدرس علم الأنثروبولوجيا– كلية الآداب – جامعة السويس

الملخص:

تنبع أهمية هذا البحث من محاولة اختبار بعض الفرضيات المتعلقة بتشكل رأس المال الاجتماعي وفاعليته، وتفسير قضايا التنمية بطريقة أكثر شمولية أي ليس لعامل واحد كرأس المال المادي فقط، وانما لعدة عوامل حيث يمثل رأس المال الاجتماعي أحد المداخل الأساسية لدراسة وتفسير قضايا التنمية بطريقة أكثر شمولية. لذا يهدف هذا البحث إلى الكشف عن مدى انعكاس رأس المال الاجتماعي على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المستدامة. ولتحقيق ذلك سيقوم الباحث بمراجعة التراث النظري المنشور حول رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة من أجل استخلاص العلاقة بينهما، وقد توصل الباحث إلى:

– تسهم شبكة العلاقات الاجتماعية في زيادة فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي.

– تسهم الثقة في زيادة فرص التنمية الاقتصادية من خلال خفض تكلفة الصفقات الاقتصادية.

– يسهم التعاون في زيادة فرص التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل عمل ميكانيزمات السوق الطبيعية كالحد من البيروقراطية والتكلفة الاقتصادية.

– يسهم التبادل في زيادة النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة والدخل.

– تراكم رأس المال الاجتماعي يؤدي حتمًا إلى خلق نواة استراتيجية للتنمية المستدامة.

– امتلاك المجتمعات لرصيد مقبول من رأس المال الاجتماعي, يؤدي إلى تقدمها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

الكلمات المفتاحية : رأس مال اجتماعي — تنمية مستدامة

Abstract:

The importance of this research stems from the attempt to test some hypotheses related to the formation and effectiveness of social capital, and to explain development issues in a more comprehensive manner is not for one factor such as physical capital only, but for several factors where social capital represents one of the main approaches to studying and interpreting development issues in a more comprehensive manner. Therefore, this research aims to reveal the extent of the reflection of social capital on indicators of sustainable economic, social, political and environmental development. To achieve this, the researcher will review the published theoretical heritage on social capital and sustainable development in order to draw out the relationship between them. The researcher has concluded:-The social network contributes to increasing opportunities for participation in economic activity.

-Confidence contributes to increasing economic development opportunities by reducing the cost of economic deals.

-Cooperation contributes to increasing opportunities for economic development by facilitating the work of natural market mechanisms such as reducing bureaucracy and economic costs.

-Exchange contributes to increasing economic activity, improving the standard of living and income.

-Accumulation of social capital inevitably creates a strategic nucleus for sustainable development.

-Societies' possession of an acceptable balance of social capital, which leads to progress on the economic, social and political levels.

Keywords : Social capital, Sustainable development

مقدمة:

مع تزايد اهتمام المجتمعات بالبيئة والإنسان على المستويين الإقليمي والعالمي، تبنت دول كثيرة ومنظماتها مفهوم التنمية المستدامة، في صياغة الاستراتيجيات التنموية، وجاءت مِصر ضمن هذه الدول، التي أولت الاهتمام بالمسائل التنموية للإنسان على كل المستويات انطلاقًا من مبدأ أنسنة التنمية واستدامتها. وتمثل التنمية المستدامة جملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تنعكس في مستوي مؤشرات، ومن خلال هذه المؤشرات يتضح ترتيب مستويات التنمية بالمجتمع المصري. فمن منظور دليل التنمية البشرية تأتي مصر في المركز (١١٦) وفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩م. وتصنف مصر بذلك ضمن مجموعة الدول ذات التنمية المرتفعة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩).

وإجمالًا، فقد شهدت بعض المؤشرات التنموية في مصر تطورات مَلحوظة، والبعض الآخر شهد تراجعًا، فعلى مستوي مؤشر الفقر فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي من ٣,٩ % في عام ٢٠٠٨م إلى ١,٣٪ عام٢٠١٥م، في حين جاءت مؤشرات خط الفقر الوطني علي العكس حيث زادت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني من ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٥م إلى ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٨م. أما من حيث مؤشر الدخل والمستوي المعيشي، فيقدر نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين ٩٩٦ دولار إلي ٣٨٩٥ دولارًا سنويًا، مما يجعل تصنيف المجتمع المصري من البلدان متوسطة الدخل (البنك الدولي، ٢٠١٩). كذلك شهدت معدلات البطالة تراجعًا من ١٢,٨٪ عام ٢٠١٥ إلي ٩,٩٪ عام ٢٠١٨م.

كذلك شهد مؤشر الخدمات الصحية تطورًا، فقد انخفضت فيه معدلات الوفيات الخام من ٦,٣ حالة إلى كل ألف من المواليد عام ٢٠٠٦م إلى ٥,٨ حالة لكل ألف مولود حتى عام٢٠١٨م. كذلك شهدت معدلات الوفيات النفاسية انخفاضًا من ٥٢ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود عام ٢٠١٤م إلي ٤٤ لكل ١٠٠٠٠٠ عام ٢٠١٧م. أما على مستوي الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي فقد بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة ٩٦,٨ % عام ٢٠١٧م

بينما بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدار بأمان نسبة ٦٦,٢٪ عام ٢٠١٧م. وعلي مستوي الانفاق الحكومي علي الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية فعلي الرغم من زيادة الانفاق الحكومي إلا أن النسبة المئوية لهذا الإنفاق شهدت تراجعًا حيث كانت قيمة الانفاق عام (٢٠١٢ – ٢٠١٣م) ٦٥١٦,٢٢ مليون جنيهًا بنسبة ٤٢,٤٤٪ زادت قيمة الإنفاق إلي ٤٦,٢٥٧٧ مليون جنيهًا وتراجعت النسبة المئوية إلي ٣٨,٣٢٪ عام (٢٠١٧-٢٠١٨م).أما علي مستوي مؤشر التعليم فقد انخفضت نسبة الأمية خلال العشرين سنة الماضية من ٣٩,٤٪ عام (١٩٩٦م) إلي ٢٥,٨٪ عام (٢٠١٧م).

كذلك زاد عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم ما قبل الجامعي حتى إحصائية ٢٠١٩م من ٢٢,٥ مليون تلميذ عام ٢٠١٦/٢٠١٧م إلي ٢٣,٢ مليون تلميذ عام ٢٠١٧/٢٠١٨م بزيادة بلغت ٣,٣ % من إجمالي عدد التلاميذ. كذلك زاد عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم الجامعي حتى إحصائية ٢٠١٩م من ٨٣٨ ألف طالب عام ٢٠٠٤م إلي مليون و١٩٣ ألف طالب عام ٢٠١٨م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

ويعد الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أحد أهم متطلبات التنمية المستدامة، ولا يعد الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي استثمارًا فقط في الموارد الكامنة للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، بل استثمارًا كذلك في الثقة والتعاون والتبادل بين الناس (حران وفائزة، ٢٠١٨: ١٧٩). حيث يمثل رأس المال الاجتماعي "الموارد الكامنة في البناء الاجتماعي، والتي يقوم أعضاء الجماعة بالحصول عليها، ونقلها من أفعال تعبيرية إلى أفعال غائية"(عبد الحميد،٢٠٠٤: ١٠٩)، أي نقلها من مجرد أفعال عادية تعبر عن الممارسات الاجتماعية العادية وتدعم الأوضاع الحالية، إلى أفعال مقصودة موجهة إلى تحقيق غايات معينة وأوضاع أفضل (حران وفائزة، ٢٠١٨: ١٦٨).

فالعلاقات الاجتماعية القوية، التي تؤسس على العاطفة والثقة وتبادل الموارد ومشاركتها تدعم الموارد وتحافظ عليها تمثل رأسمال اجتماعي، يمكن للفرد تعبئته نحو تحقيق المنافع والعوائد الايجابية(Fukuyama,١٩٩٩: ٦-٧)، من هنا جاءت هذه الدراسة للتأكيد على دور هذه المعايير والروابط والتشبيك الاجتماعي في عملية التنمية المستدامة، فهي تمثل في الواقع الموارد الأساسية التي يعتمد عليها الأفراد في أداء مصالحهم وتعاملهم مع جميع مناحي الحياة.

وثمة عدد كبير من الدراسات أظهر دعمه لمقاربة رأس المال الاجتماعي؛ خاصة فيما يتعلق بتحسين الخدمات ووضع الحلول لبعض القضايا الاقتصادية كذلك القضايا الاجتماعية والبيئية. وبمراجعة الأدبيات حول رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة تأكد ذلك، فعلي مستوي

الدراسات الأجنبية نجد(Putnam,١٩٩٩) يؤكد على وجود فوارق واضحة بين أقاليم إيطاليا الشمالية والجنوبية فيما يتعلق بمستويات التنمية الاقتصادية وكفاءتها؛ ويرجع ذلك لوجود قوة شبكة العلاقات الأفقية بين الأفراد، ودور المجتمع المدني، وحجم المنظمات الأهلية. وبينت دراسة (Schiff,١٩٩٨) أن رأس المال الاجتماعي لدي المهاجرين والذي تُرجِم في وجود شبكة من العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وأقربائهم، أدى إلى نقل وتبادل المعلومات فيما بينهم حول مواقع العمل. وهنا إشارة إلى أن رأس المال الاجتماعي يعتبر وسيلة للتعاون وتبادل ونقل المعلومات بين المهاجرين. بينما يرى (فوكوياما، ١٩٩٨) أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة بدرجة مرتفعة هي المجتمعات التي تتمتع بدرجة مرتفعة من الإنجاز الاقتصادي، وأن المستويات العالية من الثقة في المجتمع تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي، وانخفاض تكاليف المعاملات في التبادلات الاقتصادية.

وأكدت دراسة (Isham, Kahkonen, ١٩٩٩) على أن رأس المال الاجتماعي زاد من قدرة القرويين على تنظيم أنفسهم في تصميم وإدارة نظم إمداد المياه بنجاح، ومن ثم انعكس ذلك على تقديم الخدمات الجيدة لأفراد المجتمع من هذه المياه. وتوصلت دراسة (Babington,Carroll, ٢٠٠٠) إلى أن رأس المال الاجتماعي يعمل كجسر يساعد على بناء القدرة علي النقاش والاتصال بالمدخلات الاقتصادية للأسواق. وفي نفس السياق أكدت دراسة (Gert, Lene, ٢٠٠٠) على أن بعدي الثقة والانضمام إلى الجمعيات الطوعية يعتبران من المكونات الرئيسية لمدى كفاءة وفاعلية رأس المال الاجتماعي بالنسبة لرفع الكفاءة الاقتصادية للتنمية. كما أوضحت دراسة (Morris, ٢٠٠٢) أن لرأس المال الاجتماعي تأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أكدت الدراسة على وجود علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعي، وتخفيف حدة الفقر بالمجتمع وتحسين مستوى المعيشة والدخل.

وأكدت دراسة (Dupuis, Mclaren, ٢٠٠٤) أن لرأس المال الاجتماعي أثر علي التوظيف والمساعدة في حل مشكلة البطالة. كما أوضحت دراسة (Neilson, ٢٠٠٦) أن الذين يمتلكون مزيدًا من العلاقات الاجتماعية والثقة يمكنهم الحصول على المزيد من القوة في السوق. وتشير دراسة (Guiso, ٢٠٠٧) أنَّ بناء الثقة بين أفراد المجتمع يؤدى بهم إلى الانتقال لمرحلة التعاون. وفي هذا السياق أشارت دراسة (Antonio,٢٠٠٩) إلى أن رأس المال الاجتماعي يوفر الظروف الخصبة التي تنتج أثرًا مُضاعفًا لأية مبادرة تنموية. وأكدت دراسة (Ke He, et al , ٢٠١٥) أن رأس المال الاجتماعي يؤثر بشكل كبير على استعداد المزارعين لإعادة استخدام النفايات الزراعية في منطقة وسط وشرق أوروبا وأن الثقة هي المحرك الأكبر يليها المشاركة المدنية.

وعلى مستوي الدول العربية ومصر ازداد الاهتمام الاكاديمي بدراسة انعكاس رأس المال الاجتماعي على التنمية المستدامة فنجد دراسة (مسعود، ٢٠٠٣) تؤكد علي أن رأس المال الاجتماعي لعب دورًا حاسمًا في مواجهة مشكلة الفقر، وذلك بعد إخفاق الدولة بمؤسساتها المختلفة في تحقيق تراكم رأس المال وتحقيق التنمية فدرجة التعاون، والقدرة الاتصالية للجمعيات المحلية ساعدتها على أداء دورها الوظيفي، وتحقيق الخير العام، ورعاية مصالح الأفراد عامة. كذلك أوضحت دراسة (وهبة، ٢٠٠٣) أن العلاقات بين الأفراد في سوق العمل تلعب دورًا كبيرًا في إيجاد فرص عمل. وأكدت دراسة (شقلابو، ٢٠٠٨) على وجود انعكاس إيجابي لشبكة العلاقات الاجتماعية على مؤشر تحسن مستوى المعيشة، والخدمات التي يحصل عليها عمال الصناعة. كما أكدت دراسة (فكري، ٢٠٠٨) أن رأس المال الاجتماعي يلعب دورًا هامًا في عملية النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، والتخفيف من حدة الفقر.

وفي نفس السياق أكدت دراسة (فتحي، ٢٠١٠) أن رأس المال الاجتماعي يقوم بدور فعال في التنمية بصفة عامة، وفى مواجهة الفقر بصفة خاصة. وأنَّ نجاح عملية التنمية واستمرارها يتوقف على مدى شعور أفراد المجتمع بالتزامهم تجاه مجتمعهم ومشاركتهم في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها. وأوضحت دراسة (آمال ورابح، ٢٠١٧) أن اهتمام المؤسسة برأس المال الاجتماعي ساهم في تنمية فرص العمل بصفة خاصة وتنمية الموارد البشرية بصفة عامة؛ الأمر الذي سهل عليها تطبيق أبعاد التنمية المستدامة. كما أكدت دراسة (موفق، ٢٠١٨) على أن رأس المال الاجتماعي يساهم في تقليل تكلفة المعاملات والمشاريع فتزيد نسب الاستثمار لانخفاض القواعد الروتينية التي تعوق الدخول إلى السوق، كما يساهم في تقديم شبكة ضمان اجتماعي لأفراد المجتمع، وحماية البيئة من كافة أشكال التلوث.

أولاً: الاطار المفاهيمي (رأس المال الاجتماعي – التنمية المستدامة)

١-رأس المال الاجتماعي:

إن الكشف عن المعاني الأصلية للمفهوم، يتطلب معرفة اشتقاقاتها. فمفهوم رأس المال الاجتماعي ينطوي على جانبين رئيسين هما: جانب رأس المال، والجانب الاجتماعي. **أما الجانب المتعلق برأس المال** فيشير إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة

من الزمن. ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتكون رأسمال اجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة. فرصيد المجتمع من القيم والروابط الاجتماعية هو رأسمال متراكم عبر الزمن يعبر عنه بمفهوم رأس المال الاجتماعي. **أما الجانب الاجتماعي** فيشير إلى كل ما هو مشتق من الاجتماع من مظاهر الصداقة, والتعاون, والتضامن, والتسامح، والاحترام المتبادل والإحساس بالمصلحة المشتركة. لذلك يشير الجانب الاجتماعي في المفهوم إلى أن رأس المال الاجتماعي لا يكونه فرد بذاته –كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشرى – وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضى الأفراد الانضمام إليها من أجل استغلال ما توفره العضوية في جماعة ما من قيم الالتزام والثقة، وهكذا يستغلون الرصيد الاجتماعي الذي تولده العضوية في الجماعة، وليس هذا الرصيد في واقع الأمر سوى رأسمال اجتماعي تولده هذه الجماعة وتراكمه عبر الزمن (Dasgupta and Serageldin, ٢٠٠٠: ٢٢١ – ٢٢٣).

ومن خلال محاولة تتبع مفهوم رأس المال الاجتماعي وجد أن هذه التعريفات تنحصر في التركيز على بعدين أساسيين هما: بعد يركز على مصادر رأس المال الاجتماعي (بعد بنائي)، والبعد الآخر يركز على وظائف رأس المال الاجتماعي (بعد وظيفي). والدراسة في احتياج لهذين النوعين من التعريفات، لكي يتم التعرف على مصادر رأس المال الاجتماعي من ناحية، والفائدة التي تعود على المجتمع من استثمار هذا المفهوم من ناحية أخرى. وسوف تتناول الدراسة هذين البعدين من التعريفات وهى كالآتي:

أولاً: البعد البنائي

هناك شبه اتفاق بين مختلف الباحثين على أن أول تحليل علمي منظم ومعاصر لمفهوم رأس المال الاجتماعي أنتجه " بيير بورديو " Pierre Bourdieu، الذي عرف المفهوم بأنه تجميع لمصادر فعلية أو محتملة تتصل بانتمائه لشبكات ممتدة، تنطوي على علاقات مؤسسية تقوم على الاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل (Daly , ٢٠٠٤:١٢).

وهناك تعريف آخر " لبورديو " يركز على البعد البنائي، حيث عرف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من الموارد المتحققة والممكنة، التي تتوافر للشخص بفضل حيازته لشبكة من العلاقات للتعارف والقبول بين الأفراد. فرأس المال الاجتماعي يقتضى وجود شيء أكثر من شبكة علاقات, ففي رأى" بورديو " أن الأمر ينطوي على تعديل العلاقات المتاحة مثل (الجوار، العمل، والصداقة، وحتى القرابة) إلى علاقات ضرورية وانتخابية تنطوي على التزامات متبادلة, ويشعر بها الشخص

من تلقاء ذاته (مشاعر الامتنان، والاحترام، والصداقة)، أي أن العلاقات بين الأشخاص لابد أن تكون من نوع خاص قائمة على الثقة المتبادلة والإيجابية (حجازي، ٢٠٠٦: ٣ – ٥).

بينما يشير " فلاب " Flab إلى أن رأس المال الاجتماعي هو تلك الموارد التي يوفرها هؤلاء الأقران أو الأصدقاء، الذين يشاركون الفرد في الشبكات الاجتماعية التي يمتلكها. وبناءً على ذلك فقد حدد " فلاب " ثلاثة عناصر أساسية لرأس المال الاجتماعي:

أ – عدد الأفراد المكونين للشبكة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، ومدى التزام هذا العدد بتقديم المساعدة عند اللجوء إليهم أو طلبها منهم.

ب – قوة العلاقة التي تؤثر على مدى الاستعداد للمساعدة.

جـ – الموارد التي يحوزها هؤلاء الأفراد المكونين لهذه الشبكة (Lin,٢٠٠١:٢٢).

ويمكن تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه أشكال التفاعل الاجتماعي والترابط التي تولدها الروابط بين الأفراد الذين يشتركون في مواقف التضامن المتبادل والثقة والانتماء والمعاملة بالمثل(Unesco,٢٠٠٢:١١).

ثم تطور المفهوم بصورة واضحة في أعمال "جيمس كولمان"، حيث استخدمه "كولمان " لوصف أنواع العلاقات بين الأفراد في إطار الأسرة والمجتمع المحلى, والتي يُعتقَد أنها تمارس تأثيرًا قويًا على مستويات التحصيل الدراسي (سكوت ومارشال، ٢٠١١: ١٧٠) .

ولقد طرح "كولمان " Coleman أشكالاً عديدة لرأس المال الاجتماعي وهى على النحو التالي:

أ – الالتزامات والتوقعات

إذا فعل الشخص (أ) شيئًا ما إلى الشخص (ب) ووثق أن الشخص (ب) سوف يبادله ذلك أو يرده له في المستقبل، فإن ذلك يؤسس توقعًا عند الشخص (أ)، والتزامًا من جانب الشخص (ب) للحفاظ على هذه الثقة. ويتوقف هذا الشكل من الالتزامات على مدى توافر الثقة في البيئة الاجتماعية ومستواها، والذي يتضمن قناعة الفرد بأن تلك الالتزامات التي سيؤديها سوف ترد له.

ب – حيازة المعلومات

هناك شكل مهم من أشكال رأس المال الاجتماعي، وهو الحصول على المعلومات وحيازتها، تلك المعلومات الموجودة والكامنة في العلاقات الاجتماعية، وهذه المعلومات تكون مهمة في توافر أساس للفعل.

جـ – الأعراف والجزاءات الفعالة

عندما يوجد العرف بشكل فعال فإنه يمنح سلطة شرعية وقوة كبيرة لرأس المال الاجتماعي. فالأعراف الفعالة تحد – على سبيل المثال – من معدلات الجرائم الليلية في شوارع المدينة، وتمكن الأفراد من أن يعيشوا داخل منازلهم ولديهم إحساس بالأمان. وهذا الشكل من رأس المال الاجتماعي لا يسهل أفعالاً معينة فحسب؛ ولكنه – أيضًا – يقيد أفعالاً أخرى أو يمنعها (Coleman,١٩٨٨:١٠٢- ١٠٤).

بينما ينظر " روبرت بوتنام " Robert D, Putnam والذي يعد من أهم العلماء الذين روجوا لمفهوم رأس المال الاجتماعي إلى أن رأس المال المادي يشير إلى الأشياء المادية، و رأس المال البشرى يشير إلى خصائص الأفراد، أما رأس المال الاجتماعي فيشير إلى الروابط بين الأفراد والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل, والجدارة بالثقة. فرأس المال الاجتماعي بهذا المعنى مرتبط ارتباطًا وثيقًا بما سماه البعض الفضيلة المدنية (Putnam,١٩٩٥: ٦٥ – ٧٨).

ويرى " فوكوياما " Fukuyama أن رأس المال الاجتماعي يمكن اعتباره قيمًا ومعايير غير رسمية، تؤكد التعاون والتشارك بين الأفراد، وينعكس مردوده في مجالات متعددة، أي أنه يمكن أن يوجد في كافة إمكانات التعامل بين كل الناس, ويصاحب ذلك بالضرورة وقائع ملازمة مثل: الثقة، الشبكات الاجتماعية، المجتمع المدني (عبدالبديع، ٢٠٠٧: ٢١).

ويقترح " موري " Mory تعريفًا آخر لهذا المفهوم يشير إلى المعايير والشبكات التي تمكن الناس من التصرف بشكل جماعي. ويخدم هذا التعريف البسيط عدة أغراض. الغرض الأول منها يركز على مصادر رأس المال الاجتماعي بدلاً من النتائج، ويعتبر " موري " أن المميزات المهمة لرأس المال الاجتماعي هي الثقة والتبادلية. أما الغرض الثاني – الذي يخدمه – فهو السماح بدمج الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم (Woolcock and Narayan,٢٠٠٠:٢٢٦).

كما أن المقصود برأس المال الاجتماعي على وجه الدقة يعنى البناء المجتمعي القائم بمجتمع ما، والمتمثل في جملة العلاقات الإنسانية ومستويات الثقة والتعاون بين الناس وبعضهم البعض, كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية القائمة بالمجتمع، وينظر لرأس المال الاجتماعي على أنه معادل موضوعي لجملة التفاعلات التي تربط بين الناس بالأمور الحياتية العادية، كما يعكس العلاقات البشرية والدفء العاطفي الذي يربط بين أعضاء الجماعة أو الأسرة الواحدة, ويعكس – أيضًا – الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الناس في وحدة إنسانية واحدة (Daniel,٢٠٠٣:١).

كما ترى " مجموعة بنك الفقر " أن رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من القواعد غير الرسمية التي تدعم العلاقة بين فردين أو أكثر، وتتدرج القواعد التي تنظم العمل التطوعي من العلاقات التبادلية بين الأصدقاء إلى مختلف أنواع العلاقات البشرية الأكثر تعقيدًا، ويتضح من هذا التعريف أن كلاً من الثقة، والشبكات الاجتماعية، والمجتمع المدني مرتبط برأس المال الاجتماعي (عثمان، ١٩٩٦: ٤).

من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة بالبعد البنائي لرأس المال الاجتماعي يتضح الآتي :

أ- أنَّ هذه المفاهيم جميعها تتفق على أن العلاقات الاجتماعية تعد مصدرًا أساسيًا لتشكيل رأس المال الاجتماعي، ولكن هذه العلاقات لابد أن تكون علاقات طيبة، وأن تتفق مع معايير المجتمع، وتصب في مصلحة المجموع المتفاعل.

ب- أنَّ قوة هذه العلاقات ومتانتها تلعب دورًا بارزًا في تحديد حجم الرصيد من رأس المال الاجتماعي.

ج- أنَّ بعض هذه المفاهيم أضاف مؤشرات أخرى تعمل على تكوين رأس المال الاجتماعي، كمؤشر الثقة، بالإضافة إلى بعض القيم الاجتماعية كالتعاون.

د- أنَّ هذه المفاهيم تركز على مصادر رأس المال الاجتماعي بدلاً من نتائجه.

ثانيًا: البعد الوظيفي

من التعريفات التي تركز على هذا البعد تعريف " بورديو " Bourdieu الذي عرف رأس المال الاجتماعي بأنه: الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم والأعراف لدى أعضاء الجماعة التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم (Bourdieu, ٢٠٠٨). ولقد سار العديد من الباحثين علي هدى تعريف " بورديو "، ولهذا ظهرت العديد من المحاولات التي تؤكد على شبكة العلاقات الاجتماعية في سياق تعريف رأس المال الاجتماعي. حيث ينظر " نان لين " Nan Lin لرأس المال الاجتماعي على أنه الموارد الكامنة في الشبكات الاجتماعية والتي يتم الوصول إليها واستخدامها بواسطة الفاعلين لتسهيل أفعالهم. وبناءً على ذلك يتضمن هذا المفهوم عنصرين : الأول منهما يمثل الموارد الكامنة في العلاقات الاجتماعية. أما الثاني فهو الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها من قبل الأفراد (Lin, ٢٠٠١: ٢٥).

ويمكننا التعرف على البعد الوظيفي لرأس المال الاجتماعي من وجهة نظر " كولمان " Coleman أنه يتميز بالإنتاجية شأنه في ذلك شأن أشكال رأس المال الأخرى ، ويعمل على تحقيق أهداف معينة لا يمكن تحقيقها في حالة عدم وجوده، فهو مثل رأس المال المادي, و رأس

المال البشرى لا يمكن استبداله بشكل يعوضه تعويضًا كاملاً. كما ذهب "كولمان " إلى أن رأس المال الاجتماعي يتمثل في صورة هويات اجتماعية متباينة, يجمع بينها قاسم مشترك، ومن خلال هذه القواسم المشتركة بين أعضاء الجماعة الواحدة ينشأ ما يسمى بالبنية الاجتماعية. وتساعد هذه البنية على تطور المجتمع ونموه في المجالات المختلفة، كما تعمل على تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية الأفقية والرأسية, أي بين الناس وبعضهم البعض, أو بينهم وبين المؤسسات المختلفة القائمة في المجتمع(Grootaert,٢٠٠٤:٣).

وينظر " بوتنام " إلي رأس المال الاجتماعي، بوصفه صورة من صور التنظيم الاجتماعي مثل: شبكة العلاقات الاجتماعية، والمعايير، والثقة، التي تسهل عمليات التنسيق والتعاون بين الأفراد بهدف تحقيق المنافع وتبادلها(٧٨-٦٥ :Putnam, ١٩٩٥). ويعرف بوتنام رأس المال الاجتماعي بأنه ملامح من الحياة الاجتماعية المتمثلة في الشبكات وقواعد الثقة التي تمكن المشاركين من العمل سويًا بشكل أكثر فعالية لتحقيق الأهداف المشتركة(٢٠٠٤:٦٧ , Stanly).

كذلك يشير " فوكوياما " إلى أن رأس المال الاجتماعي هو قدرة الناس على العمل من خلال المجموعات ومنظمات المجتمع. فرأس المال الاجتماعي هو المعايير المشتركة، أو القيم التي تعزز التعاون الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية الفعلية، أي أنه وسيلة نفعية تلعب دورًا هامًا للغاية للتواصل والتعاون في طائفة واسعة من الأنشطة (Fukuyama,٢٠٠٢:٢٧).

ويعرف " جون فيلد " رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة الصلات التي يعقدها الفرد داخل الشبكة الاجتماعية . فالفرد عضو في شبكات اجتماعية مختلفة ومتنوعة، وهذه الشبكات هي مفتاح الفوائد المادية والرمزية، ولابد له من أن يمتلك رأسمال اجتماعي يمكنه من استثمار العلاقات الاجتماعية المتنوعة, لزيادة رأس المال الكلى الخاص به مثل: علاقات الجيرة، والعمل، والقرابة (Field, ٢٠٠٣:١٧).ويمكن تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من العلاقات والقيم المشتركة التي تم إنشاؤها واستخدامها من جانب الأفراد؛ وذلك لحل المشكلات الاجتماعية في الحاضر والمستقبل(Bartkus and Davis,٢٠٠٩:١٧).

وبالانتقال من تناول هذا المفهوم في السياق الغربي إلي المحاولات المصرية نجد أحمد زايد يشير إلى أن رأس المال الاجتماعي عبارة عن موارد كامنة في البناء الاجتماعي، يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة. ويكشف هذا التعريف عن أن أرصدة رأس المال توجد لصيقة بالبناء الاجتماعي، ولكنها كي تؤدى غرضها لابد أن ترتبط بالفعل الاجتماعي. وتتلخص هذه المصادر في نوعين:

(أ) علاقات وشبكات يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل: النقابات، والأحزاب، وجمعيات النفع العام، وغير ذلك من العلاقات والشبكات التي تؤسس لحياة مدنية.

(ب) منظومة قيمية يأتي على رأسها قيم الثقة، والشفافية، وتحمل الآخر والرغبة في التعاون معه، والعقلانية، وغير ذلك من قيم الحداثة.

وفى ضوء هذا المفهوم قام أحمد زايد بتبني مفهوم دينامى لرأس المال الاجتماعي يقوم على التفرقة بين مستويين:

الأول: رأس المال الاجتماعي العضوي، وهو الرصيد الذي يملكه الفرد أو الجماعة من العلاقات الاجتماعية، أو القيم أو حتى من رموز المكانة والهيبة والقوة والسلطة، والتي تجعله يحتل موقعًا معينًا في نظام التدرج الاجتماعي القائم.

الآخر: رأس المال الاجتماعي المتغير أو المتحرك ، وهو الطريقة التي يستخدم بها رصيد الفرد من رأس المال الاجتماعي، ولا يوصف هذا الاستخدام بأنه استخدام إيجابي أو سلبي، إنما هو استخدام لصيق بالممارسة وباستراتيجيات السلوك التي يتبعها الفاعلون لتحقيق مآربهم(زايد ، ٢٠٠٦: ٥).

من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة بالبعد البنائي والوظيفي لرأس المال الاجتماعي يتضح الآتي:

أنه بالرغم من أن جميعهم جاءوا بالفكرة من خلفيات متباينة سواءً علي مستوي المجتمعات الغربية أو العربية، فإنَّ ما يجمعهم هو التأكيد على أن قوة شبكة العلاقات الاجتماعية، بجانب الثقة والتعاون والتبادل هي المؤشرات الأساسية لرأس المال الاجتماعي, كما أن رأس المال الاجتماعي يمثل أداة تحليلية يمكن من خلالها تحليل معظم قضايا المجتمع وتفسيرها.

٢– التنمية المستدامة :

ترتكز النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وانعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الامكانات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الراهن من دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية ولا الجوانب البيئية ، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم التنمية المستدامة (فلاحي، ٢٠٠٣ : ١٩٣)

ويعود الفضل في نحت هذا المفهوم وتأصيله نظريًا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتياسن، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية – اجتماعية لا اقتصادية فحسب، تجعل الانسان

منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطًا من شروط تحقيق هذه التنمية (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧ : ٨٢).

وفي مطلع عقد الثمانينات وتحديدًا في عام ١٩٨١ برز الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون" الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة"، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة والتي هي" السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"، كما تم في التقرير توضيح أهم مقومات التنمية المستدامة وشروطها. ولكن بالرغم من أهمية ما جاء في تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، غير أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع تقرير بروتنلاند الذي اصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان: مستقبلنا المشترك والذي عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها (الهيتي والمهندي، ٢٠٠٨: ١٢).

ونلاحظ أن التقرير لا يتنبأ بمزيد من التدهور البيئي في المستقبل ولا بحدوث الفقر في عالم تتناقص موارده باستمرار، وإنما يتنبأ بإمكانية دخول البشر عصرًا جديدًا من النمو الاقتصادي يعتمد علي سياسات من شأنها دعم وتنمية الموارد البيئية الطبيعية، ونعلم أن الدول القومية عملت – تاريخيًا – بعدوانية شديدة على تحقيق النمو الاقتصادي والتحديث كوسيلة لا لإشباع الاحتياجات المادية الأساسية فحسب، وإنما كذلك لتوفير الموارد اللازمة لتحسين نوعية الحياه بصفة عامة (مثل محاولات توفير الرعاية الصحية والتعليمية وجعلها في متناول الجميع). ولكننا نلاحظ غالبية أشكال النمو الاقتصادي تجهد البيئة سواء باستخدام موارد طبيعية (قابلة للنضوب في بعض الأحيان) أو لما تحدثه من هدر أو تلوث ومن شأن ذلك أن يعرض للخطر امكانيات النمو بالنسبة للأجيال القادمة. ومن هنا تحاول فلسفة التنمية المستدامة أن تحل هذه المعضلة بالإصرار على أن يتعين أن تأخذ القرارات التي تتخذ على شتى المستويات في المجتمع ؛ تأخذ في اعتبارها الآثار البيئية التي يمكن أن تنجم عن تلك القرارات ومن شأن ذلك أن يقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي، وعلى التحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد أو تعويض الموارد القابلة للتجديد كالغابات مثلاً. وسوف يعمل كل ذلك على حماية البيئة الطبيعية بل وازدهارها كذلك. وهكذا أصبحت التنمية الاقتصادية في عالم اليوم تتفق والاستثمار في الموارد البيئية من أجل المستقبل (سكوت ومارشال ، ٢٠١١: ٥١٨،٥١٧).

ومع أنه من الواضح أنه يصعب أن نجد سلطات يمكنها أن تناوئ فكرة التنمية المستدامة(بل اننا نجد فعلاً أغلبية الحكومات ومؤسساتها ترحب بها وتهلل لها) إلا أنه من الصعب عادة – على الحكومات أن تقبل النتائج السياسية المترتبة على ممارسة التنمية المستدامة، مثل ضرورة اللجوء إلى فرض الرسوم والغرامات على قيادة السيارات داخل المدن (على أساس أنه يتعين على الشخص الذي يلوث البيئة أن يدفع ثمن ذلك). وسبب هذا العجز أنها سوف تتعرض للمسائلة والحساب من الناخبين بعد فترة حكم قصيرة لا تزيد على خمس سنوات أو نحو ذلك. كما نجد فضلاً عن ذلك أن للبيئة شأن مشترك خاص بكل الناس، وهي سلعة عامة، مما يعني أن حمايتها تتطلب عملاً جماعيًا. وهنا أثبتت الممارسة الفعلية أن ذلك العمل الجماعي أمر عسير التحقق بسبب المشكلات التي يسببها عادة المنتفعون بدون مساهمة. ومن ثم فان المشروعات التنموية بمناطق الصيد في السويس من الضروري أن تحث الأهالي والادارات الحكومية على حماية البيئة والمحافظة عليها (مصطفى، ٢٠١١: ٧٦،٧٧).

وفي عام ١٩٨٩ عرفها (Barbier) بشكل أكثر عموميّة والّتي تشمل إنشاء نظام اجتماعي واقتصاديّ يضمن الدّعم لتحقيق الأهداف التّالية :زيادة في الدّخل الحقيقيّ، وتحسن في مستوى التّعليم، وتحسين صحّة السّكّان (اسماعيل، ٢٠١٥: ٤٤).

كما جاء في المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى انعقد بالعاصمة البرازيلية ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ التنمية المستدامة بأنها: القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها (موشيست، ٢٠٠٠ : ١٧). وهناك تعريف للبنك الدولي للتنمية المستدامة يرى أنها العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث أن رأس المال الشامل يتضمن: رأس مال صناعي (معدات وطرق) وبشري (معرفة ومهارات)، واجتماعي (علاقات ومؤسسات)، وبيئي (غابات ومرجانيات)(الأشوح، ٢٠٠٤ : ٩٠).

وهناك تعريفات وضعت للتنمية المستدامة وتعني بجانب أو هدف معين وحسب توجهات واضع التعريف فبعض هذه التعريفات تركز على الجانب الاقتصادي، فالتنمية المستدامة تعني للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد مع إحداث آليات للتغيير الجذري للأنماط

الإنتاجية والاستهلاكية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

ومن التعريفات التي تركز على الجانب الاجتماعي، فالتنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف وتقليص الهجرة نحو المدن وتوفير مناصب الشغل.

وهناك تعريفات تركز على الجانب البيئي فالتنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية لإنتاج الغذاء، والتي تعتمد على التقنيات النظيفة غير المضرة للبيئة (ياسين، ٢٠١٢: ٥).

ومن التعريفات التي تركز على الجانب السياسي فالتنمية المستدامة تعني العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

بينما نجد علي الزعبي يؤكد على أن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت والجدير بالملاحظة وصف التعريف للتنمية المستدامة بأنها التنمية الحقيقية ، أي أن التعريف يعد أي تنمية أخرى غير مستدامة هي تنمية مزيفة، ولا تحقق مصالح الجماعة الإنسانية (الزعبي، ٢٠٠٢: ٢٤٦).

وفي نفس السياق نجد ماهر أبو المعاطي يعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية الحقيقية والمستمرة والمتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

بينما نجد محمد كامل شرقاوي (٢٠١٤) أن التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة.

كما ترى سحر قدري الرفاعي أن التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاثة : البشر والموارد والبيئة والتنمية الاقتصادية.

وهناك تعريف للتنمية المستدامة يرى أنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.(أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧ : ٨١ ،٨٢)

وينظر أسامة الخولي للتنمية المستدامة على أنها عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات، ويعزز من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته (أسامة الخولي، ١٩٩٩ : ٢٩).

وتعرف مريم حسيني التنمية المستدامة بأنها تلك العملية التي تقوم بالاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند إحداث أي عملية للتنمية أو ليس مجرد تسديد حاجات الجيل الحاضر، كما أنها تشتمل على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تلوثها (حسيني، ٢٠١٤: ٢٤).

وفي موضع آخر يستنتج الزعبي أن التنمية المستدامة هي: البحث والتنفيذ لخطط جزرية تمكن المجتمع من النجاح في تفاعله توازنيا – إلى أجل غير مسمى – مع المنظومة الطبيعية (حيوية أو غير حيوية) من خلال الاحتفاظ بمستوى معين يسمح باستردادهما: فهي عملية متشعبة الجوانب تضمن للبيئة الطبيعية والنظام الاقتصادي وطبيعة الحياة الاجتماعية نظاما آمنا ورفاهية الشعوب، ولإنجاحها لابد من تضافر كل الجهود في كافة التخصصات للوصول إلى الاستدامة والمحافظة على عالمنا (الزعبي،٢٠٠٢ :٢٤٦،٢٤٧).

ثانياً : رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة (المقاربات النظرية)

تنطلق فكرة المقاربة النظرية لرأس المال الاجتماعي في علاقته بالتنمية المستدامة من أن شبكة العلاقات الاجتماعية والثقة هما النسيج الأساسي لرأس المال الاجتماعي، وهذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية والثقة يستخدمها الأفراد كموارد شخصية لتحقيق المنافع الخاصة، إلى جانب المحافظة على مكاسب ومزايا اجتماعية واقتصادية لهم ولمجتمعهم بشكل عام، وهنا ينظر إلى رأس المال الاجتماعي كشيء لا يختلف عن رأس المال البشري أو المادي، فالاستثمارات بقدر ما تشكل بواسطة الفرد بقدر ما تعود عليه بالفائدة والمنفعة المتوقعة (زايد وآخرون ، ٢٠٠٦ : ٨-٩).

من هنا يعد رأس المال الاجتماعي الكامن في التفاعلات الاجتماعية والمتمثل في متغيراته(شبكة العلاقات الاجتماعية والثقة والتعاون والتبادل) مصدرًا أساسيًا لتحقيق المصلحة الخاصة والعامة، والتي يتوقع الباحث أن يكون لها انعكاسًا على نمو مستويات التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والبيئية. ونظرًا لتعدد المداخل النظرية في تفسير رأس المال الاجتماعي في علاقته بالتنمية المستدامة فقد حاول الباحث الاعتماد على بعض المقولات النظرية للعديد من علماء الاجتماع في تفسير هذه العلاقة وهى كالآتي:

١- **اميل دوركايم**: يعد دوركايم من أهم رواد علم الاجتماع الذين أسهموا في رصد الظواهر الاجتماعية وتحليلها، فنجده في كتاباته يؤكد على عدد من الأفكار منها أن القيم والاعتبارات الأخلاقية تأتى قبل العلاقات القانونية، كما أن حياة الجماعة تشكل عائقًا أمام التفتيت، والتدمير الذاتي، حيث فرق بين نوعين من التضامن – وهو ما شكل علامة مهمة على طريق الاهتمام برأس المال الاجتماعي — وهما: التضامن الآلي: الذي ينشأ حول العصبيات، والقبليات، والعائلة، والتضامن العضوي: الذي يركز على المشتركات بين الأفراد التي يشكلونها بإرادتهم الحرة، رغم الاختلاف بينهم في الثقافة. وفى ذلك أشار دوركايم في عبارة موجزة قائلاً "لا يصبح كل شيء في العقد رهن التعاقدية " وهنا يشير دوركايم إلى بعد الثقة في رأس المال الاجتماعي، فأساس عملية التعاون والتبادل والمحافظة على مصالح الآخر هو الثقة والتي تعتبر الرصيد الكامن في الموارد فالمجتمع الذى يتمتع بالثقة في أدائه لأدواره ينعكس ذلك على مستوى الانجاز والنمو عنده (جيدنز، ٢٠٠٧: ١٣٨ – ١٣٩).

فدوركايم يؤكد هنا على أن الشعور الجمعي وقوة الترابطات الطوعية في المجتمع تمثل رأس مال اجتماعي متشكل في إطار التزامات وأخلاقيات متبادلة بين الأفراد التي تتطور في سياق التفاعل بين الوحدات الاجتماعية المختلفة والتي تبدأ من العلاقات الثنائية بين الأفراد وتصعد حتى مستوى الجماعات ثم إلى المجتمع بكل هياكله وتنظيماته. وهنا تأتي أهمية الأفراد كوحدات صغرى في بناء التنمية. فالنهج الناجح للتنمية هو المرسوم من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس(برنامج الأمم المتحدة الانمائي،١٩٩٧:٩-١١).

٢- تالكوت بارسونز: يرى بارسونز أن الثقة تعد مصدرًا رئيسًا للتكامل الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار، والتوازن من خلال أداء الفاعلين داخل النسق، فالنسق المتكامل يمتلك فيه الفاعلون قدرًا من الثقة عند أداء أدوارهم، ويُسّهِمُ ذلك بدوره في استقرار النسق، والمحافظة على توازنه.

٣- **أنتوني جيدنز**: يرى "جيدنز" إلى الثقة أحد آليات إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية، كما أنها بمثابة الميكانيزم الذي يربط الأفراد من خلال اندماجهم في بناء واحد يخلو من الشك والخوف والقهر، بالإضافة إلى أهمية الثقة في استمرار الحياة الاجتماعية، فالثقة أصبحت ينظر إليها على أنها بمثابة ميكانيزم للوقاية من المخاطر التي تحيط بالمجتمع، من خلال إمكانية اعتماد الأفراد على بعضهم البعض داخل المجتمع (خميس، ٢٠٠٨: ١٧- ٢٠).

٤- **بيير بورديو**: وفي هذا السياق نجد **بورديو** يميز بين عدة أشكال لرأس المال هي :الثقافي، والاقتصادي والرمزي، والاجتماعي. فرأس المال الاجتماعي عنده يتشكل من مجموعة من الالتزامات الاجتماعية بين الأفراد. هذه الالتزامات تُكوِّن مجموعة من الموارد الفعلية، لتكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تزود أعضاءها برأسمال يتم امتلاكه جماعيًا، والذي يساعدهم على قضاء مصالحهم الخاصة والعامة(Bourdieu, ٢٠٠٠:٢٤). فالطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة تؤدي إلى تحقيق منافع جماعية بدوافع من القيم التي تتحكم في البنى الاجتماعية تلك التي تتجسد في هياكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة تسهل عمليات التفاعل الاقتصادي والسياسي وتشكل البنية السياسية للعلاقات الاقتصادية وتعزز الثقة المتبادلة وتحل المشكلات الاجتماعية (الحايس، ٢٠١٣: ٦). ويؤكد بورديو أيضًا على أن هذا الرصيد الاجتماعي من العلاقات، والرموز، يتقابل مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي. فرأس المال الاجتماعي، هو رصيد قابل للتداول، والتراكم، والاستخدام، مثله مثل رأس المال المادي. فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية، أو ينضم إلى عضوية في النقابات أو الجمعيات أو الأحزاب السياسية، أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية؛ فإنه يكون لنفسه زادًا اجتماعيًا، يعضد من مصالحه، ومن رصيده من القوة والهيبة. ومن ثم تظهر الإمكانية نحو تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رأس المال المادي تمامًا، كما يحدث أن يتحول رأس المال المادي إلى رصيد اجتماعي (زايد وآخرون، ٢٠٠٦: ٥). هذه القابلية في التحول في أشكال رأس المال المختلفة —كما يرى بورديو — وكيفية انتقال هذه الأشكال من الصورة الاقتصادية إلى الثقافية إلى الاجتماعية والعكس يمكن أن تؤسس عدة استراتيجيات يتم تبنيها من قبل الأفراد والجماعات، هذه الاستراتيجيات تضمن اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي والاستفادة منه في تحقيق عملية التنمية. وبذلك عمل بورديو على نقل هذه النظرية إلى مستوى المجتمع ككل بحيث يمكن توظيف واستخدام رأس المال الاجتماعي كمورد جماعي في عملية خدمة الأغراض العامة والخاصة .

٥- **جيمس كولمان**: وبعد بورديو جاءت كتابات كولمان خلال الثمانينات عن رأس المال الاجتماعي في إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي في سياق نظرية "الاختيار الرشيدRational choice" (عبد الحميد، ٢٠٠٤: ١٧).

حيث فسر كولمان كيف يعمل رأس المال الاجتماعي وينتج وذلك من خلال ممارسة الفاعلون السيطرة على الموارد بعقلانية (٩٥-١٩٨٨:١ , Coleman). وقد ذكر **كولمان** أن رأس المال الاجتماعي يعرف بوظيفته على أنه ليس كيانًا واحدًا ولكنه مجموعة متنوعة من مختلف الكيانات مع وجود عنصرين مشتركين, إنها جميعا تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية وتسهل أفعال معينة للجهات الفاعلة سواء أكانوا أشخاصًا أو شركات داخل البنى (أبوزاهر،٢٠١٠: ٦)

من هنا فإن رأس المال الاجتماعي عند كولمان ينتج من قدرات الأفراد على العمل المشترك فيما بينهم، من أجل تحقيق أهداف مشتركة تصب في مصلحة المجموع المتفاعل؛ ولهذا لا يقف الأمر – من وجهة نظر كولمان – عند حد بناء رأس المال الاجتماعي، من خلال التفاعلات الجمعية، بل إن الأمر يتجاوز ذلك نحو بناء المشترك الإنساني ككل؛ حيث يؤدى رأس المال الاجتماعي إلى خلق رأس المال البشرى. ولذلك أكد كولمان على أن رأس المال الاجتماعي يختلف عن رأس المال المادي، أو رأس المال البشرى الخاص بالأفراد؛ حيث يتسم رأس المال الاجتماعي وفقًا لكولمان بالاعتماد على التبادل والعلاقات(سليمان، ٢٠١٠ : ٢٠). فرأس المال الاجتماعي عند كولمان يعمل على تعزيز دالة الانتاج وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومن الأمثلة التي توضح هذه العلاقة المثال الذي أورده كولمان وهو جماعات تجار الماس في الولايات المتحدة، إذ تشكل هذه الجماعات روابط وعلاقات اجتماعية تخلق نوعًا من الثقة بين أعضائها، بما يسهم في تسهيل المعاملات التجارية دون الحاجة إلى إبرام عقود، ولكن هذا النمط من الثقة، لا يخرج عن نطاق هذه الجماعات، وفي بعض الأحيان عن حدود معاملاتهم التجارية (Dasgupta and Serageldin, : ٢٢٧ ٢٠٠٠). وهو نفسه ما نجده من زمن يمارس بقوة بين فئات كثيرة من التجار في مصر ، خاصة بين أصحاب مراكب الصيد والتجار. هذه الأمثلة توضح – من وجه نظر كولمان – توضح مدى الارتباط بين رأس المال الاجتماعي والصور الأخرى لرأس المال, فاعتماد التجَار في تسهيل معاملاتهم التجارية على العلاقات والروابط الاجتماعية والقيم المتعارف عليها(رأس مال اجتماعي) دون اللجوء إلى كتابة وتحرير عقود قانونية معقدة تستهلك الوقت والجهد والمال, يعمل على زيادة أرباحهم(رأس المال المادي) .

٦- **روبرت بوتنام:** وفي هذا السياق نجد بوتنام يؤكد على أن الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض فإنها سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها (بوتنام، ٢٠٠٦: ٢١٥). وأكد بوتنام على ذلك من خلال دراسته عن "الديمقراطية في إيطاليا" والتي قارن فيها بين الشمال والجنوب الإيطالي من حيث مدى التقدم والازدهار على المستويين السياسي والاقتصادي, فعلى الرغم من امتلاك أقاليم الشمال والجنوب لنفس أدوات الإنتاج والمهارات البشرية والموارد المادية, إلا أن أقاليم الجنوب حققت تقدمًا واضحًا على محافظات الشمال من حيث درجة التقدم والازدهار الاقتصادي, وأرجع بوتنام ذلك إلى امتلاك أقاليم الجنوب لرصيد مرتفع من رأس المال الاجتماعي عن أقاليم الشمال فتراكم رأس المال الاجتماعي يؤدي حتماً إلى خلق نواة استراتيجية للتنمية المستدامة (عبدالحميد، ٢٠١٠: ٤٣).

٧- فوكوياما: أما بالنسبة لفوكوياما فقد أسس تناوله لرأس المال الاجتماعي على مفهوم كولمان، فعرَّف رأس المال الاجتماعي، بوصفه جزءًا من التنظيم غير الرسمي، على أنه قدرة الأفراد على العمل معًا في مجموعات، ومنظمات لأغراض مشتركة(هندي، ٢٠٠٦: ٤٦).

من هنا اهتم فوكوياما بالتعاون بين الأفراد، ومدى انعكاس هذا التعاون على المجالات الأخرى، كالمجال الاقتصادي والمجال السياسي. ويعتبر التعاون ناتجًا من نواتج الثقة، لكن حدود الثقة عند فوكوياما تختلف في ارتباطها برأس المال الاجتماعي، فعندما يقدم رأس المال الاجتماعي مظاهر إيجابية، فإن حدود الثقة يمكن أن تتجاوز الجماعة ذاتها إلى جماعات أخرى. وعلى الجانب الآخر عندما تقل الثقة يمكن أن يتضاءل التعاون، ليصبح محدودًا داخل الجماعة نفسها، ولذلك يعتبر فوكاياما أن مشكلة حدود الثقة بُعد أساسي في خلق علاقات التماسك، ويؤيد ذلك مدى قدرة أعضاء الجماعة على التعاون مع الجماعات الأخرى، وهذا يعتبر محددًا رئيسًا لمدى كفاءة رأس المال الاجتماعي، وعملية التحديث الناتجة في أي مجتمع من المجتمعات (١٩-٧ :١٩٩٩ ,Fukuyama).

ويؤكد فوكوياما أن امتلاك المجتمعات لرصيد مقبول من رأس المال الاجتماعي, يؤدي إلى تقدمها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, فعلى سبيل المثال إذا انتشرت الثقة بين العاملين في مشروع تجاري نتيجة لوجود مجموعة مشتركة من القواعد والمعايير فإن هذا يؤدي إلى خفض تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية, وبناء على ذلك تتحسن قدرة المجتمع على ابتكار

أشكال تنظيمية جديدة تعتمد في ممارستها لأنشطتها على الثقة (عبدالحميد، ٢٠١٠: ٤١ – ٤٢).

فالتنمية المستدامة لا تحتاج إلى رأس المال المادي فقط وإنما تحتاج أيضا هي بدورها إلى الأنواع الأخرى من رأس المال التي تخلق وتحفز وتحافظ على البيئة المطلوبة للتنمية, وقد أثبت التاريخ التنموي بشكل لا يقبل للشكَ أن توفر رأس المال المادي وحده دونما توفر بقية الأصناف الأخرى من رأس المال– بما فيها رأس المال الاجتماعي– لا يؤدي إلى الاستدامة, وإذا كانت تحليلات النظرية الاقتصادية النيو–كلاسيكية تركز على التنافس باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية, فإن التحليلات المتمحورة حول رأس المال الاجتماعي تركز على التعاون باعتباره عاملًا مساعدًا في تحقيق التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ١٩٩٧ : ١٣ – ١٤).

٨– بورتس: بينما كان لبورتس إسهام واضح في تقديم تصور نظري شامل لأحوال رأس المال الاجتماعي وطبيعته وذهب بورتس إلى أن القدرة على امتلاك رأس المال الاجتماعي لا تنبع من الفرد ذاته, وإنما تنبع من امتلاك الفرد لسلسلة من العلاقات مع الآخرين، ومن ثم يكون رأس المال نتاج الرسوخ في شبكة العلاقات. التي بدورها تنطوي على موارد كامنة يستخدمها الأفراد لتوليد الأرباح والمنافع من وراء الأفعال الغائية (مثال الحصول على وظيفة مرموقة، أو الحفاظ على المنافع والعوائد المترتبة على الأفعال التعبيرية). ومراكمة الأرباح، والعوائد على مستوى الأفراد يكون مفيدًا للجماعة أيضًا(Portes ,١٩٩٥: ١–٤٠).

٩– نان لين: أوضح لين أن هناك شكلين من الموارد هما: الموارد الشخصية، والموارد الاجتماعية. والموارد الشخصية: هي التي يمتلكها الفرد، وتتضمن الممتلكات المادية الخاصة، والممتلكات الرمزية (مثال الشهادات والدرجات العلمية). والموارد الاجتماعية: هي التي يمكن الوصول إليها عبر صلات الفرد وعلاقاته الاجتماعية. وبناءً على امتدادات وتنوع هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية يختلف الأفراد فيما بينهم في حيازة مثل هذه الموارد (Lin,٢٠٠١:٢١ – ٢٤). ومن خلال أفكار بورتيس ولين يتأكد لنا ان امتلاك شبكة العلاقات يمثل مورد بالنسبة للأفراد فهي وسيلة الاتصال بين الناس والمنظمات الاجتماعية والتي تعد بمثابة جسر التواصل بين الجماعات فهو يحسن أحوالهم المعيشية وأن زيادة تراكمه بين شريحة الصيادين ينعكس على الدور الذي يلعبه في تشكيل نمط الانجازات التنموية.

وفي ضوء ما تقدم من عرض لأفكار العلماء حول فكرة المقاربة النظرية لرأس المال الاجتماعي في علاقته بالتنمية المستدامة يمكن أن نستخلص مجموعة من القضايا، هذه القضايا النظرية جاءت على النحو التالي:

أ– تسهم شبكة العلاقات الاجتماعية في زيادة فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التقليل من القواعد الروتينية التي تعوق الدخول إلى السوق. وتحسين مستوى المعيشة والدخل إلى جانب زيادة فرص الحصول على عمل وتمكين بعض الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي ترتبط بحياتهم ومصيرهم.

ب – تسهم الثقة في زيادة فرص التنمية الاقتصادية من خلال خفض تكلفة الصفقات الاقتصادية المرتبطة بآليات التنظيم الرسمي للعقود. كما تعمل الثقة على تحقيق العدالة والمساواة والحفاظ على البيئة.

جـ – يسهم التعاون في زيادة فرص التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل عمل ميكانيزمات السوق الطبيعية كالحد من البيروقراطية والتكلفة الاقتصادية. كما يعمل التعاون على تحقيق العدالة والمساواة والحفاظ على البيئة من خلال القيام ببعض الأنشطة التي تحافظ على البيئة وحمايتها.

د – يسهم التبادل في زيادة النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة والدخل الى جانب زيادة فرص الحصول على عمل.

قائمة المراجع

أولاً :المراجع العربية

١–أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين مدحت. (٢٠١٧). التنمية المستدامة (مفهومها–أبعادها–مؤشراتها). القاهرة. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

٢–أبو زاهر، نادية. (٢٠١٠). محاولة فهم إشكالية رأس المال الاجتماعي. مجلة علوم انسانية، العدد: ٤٦، السنة الثامنة. فلسطين.

٣–أسامة، الخولي. (١٩٩٩). التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق. القاهرة . مجلة جسور التنمية، العدد الأول، مركز جيل السبعينيات.

٤–اسماعيل، معتصم محمد. (٢٠١٥). دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة: سورية أنموذجاً. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

٥-الأشوح، زينب صالح. (ديسمبر ٢٠٠٤). التنمية المضطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العلمي والمصري. القاهرة. المجلة الصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢، العدد (٢).

٦-البنك الدولي. تصنيف بلدان العالم حسب مستويات الدخل. متاح على الموقع (http://blogs.wworldBanc.org) وتم الدخول بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٠ .

٧-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (ديسمبر٢٠١٨). التقرير الاحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر. القاهرة .

٨-الزعبي، علي زيد. (٢٠٠٢) . التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس. حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٧، (يوليو -سبتمبر) ، ص ص ٢٢٩ – ٢٧٠.

٩-الهيتي، نوزاد عبدالرحمن والمهندي، حسن إبراهيم. (ديسمبر ٢٠٠٨). التنمية المستدامة في دولة قطر: الانجازات والتحديات. اللجنة الدائمة للسكان.

١٠-برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (١٩٩٧). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي: حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالتها. نيويورك.

١١-برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (٢٠١٩). تقرير التنمية البشرية لعام. نييورك. منشورات برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٢-بوتنام، روبرت. (٢٠٠٦). كيف تنجح الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة. ترجمة إيناس عفت. القاهرة . الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

١٣-جيدنز، أنتوني. (٢٠٠٧). الرأسمالية والنظريات الاجتماعية الحديثة: تحليل لكتابات ماركس ودور كايم وماكس فيبر. ترجمة فاضل حكتر. بيروت، دار الكتاب العربي.

١٤-حجازي، عزت. (يناير ٢٠٠٦). رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية في العلوم الاجتماعية. المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلد الثالث والأربعون، العدد: الأول. القاهرة.

١٥-حران، العربي وفائزة، التونسي. (٢٠١٨). رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا. برلين. العدد: (٧).

١٦-حسيني، مريم. (٢٠١٤). أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الحجيرة. جامعة قاصدي مرباح. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية.

١٧-خميس، هاني. (٢٠٠٨). رأس المال الاجتماعي. القاهرة. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

١٨-زايد، أحمد وآخرون. (٢٠٠٦). رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة القاهرة. كلية الآداب.

١٩-سكوت، جون ومارشال، جوردون. (٢٠١١). موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرون. المجلد الثاني. القاهرة . المركز القومي للترجمة،

٢٠-سكوت، جون ومارشال، جوردون. (٢٠١١). موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرون. المجلد الأول. القاهرة. المركز القومي للترجمة.

٢١-سليمان، صالح. (٢٠١٠). الإمارات العربية المتحدة بين الماضي والحاضر: دراسة سوسيولوجية في كيفية إعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي. حوليات العلوم والآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي. الحولية الثلاثون.

٢٢-عبد البديع، محمد. (أكتوبر ٢٠٠٧). في مفهوم رأس المال الاجتماعي، مجلة كلية الآداب (الإنسانيات والعلوم الاجتماعية)، ملحق (١)، العدد: ٤ كلية الآداب. جامعة القاهرة.

٢٣-عبد الحميد، إنجي محمد. (٢٠١٠). دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .عدد (١).

٢٤-عثمان، ماجد إبراهيم. (١٩٩٦). سياسات تطوير رأس المال الاجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف والحضر. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

٢٥-فلاحي، صالح. (مارس ٢٠٠٣). التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر. مجلة الحقيقة. جامعة أدرار. عدد (٢).

٢٦-فوكوياما، فرانسيس. (١٩٩٨). الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي. ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام. سوريا. دمشق.

٢٧-مصطفى، فاروق أحمد. (٢٠١١). التنمية المستدامة والسياحة: دراسة أنثروبولوجية. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

٢٨-موسشيت، ف دوجلاس. (٢٠٠٠). مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين. القاهرة. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

٢٩-هندي، عثمان. (٢٠٠٦). رأس المال الاجتماعي (الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة). القاهرة. دار الهدى للنشر والتوزيع.

٣٠-ياسين عبيدات. (٢٠١٢). تقييم دور مجموعات البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل: دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة سطيف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

١-Bartkus Viva Ona and Davis James H. (٢٠٠٩). Social Capital Reaching Out . Reaching In . Edward Elgar Publishing Limited . University of Notre Dame . USA .

٢-Bourdieu , Pierre. (٢٠٠٠). the Forms of Capital in Social Capital : Critical Perspectives . Oxford University Press.

٣-Coleman, James. (١٩٨٨). Social Capital in the Creation of Human Capital . American Journal of Sociology ,.pp:١-٩٥.

٤-Coleman, James. (١٩٨٨). Social Capital in the Creation of Human Capital . American Journal of Sociology , P . ١٠٢ – ١٠٤ .

٥-Daly Siobhan. (October ٢٠٠٤). Social Capital and the Cultural Sector literature Review: prepared for the Department of Culture , Media and sport , Centre for Civil Society , London .

٦-Daniel Ben. (٢٠٠٣). Social Capital in Virtual Learning Communities and Distributed Communities of Practice. Canadian Journal of Learning and Technology , vol ٢٩ .

٧-Dasgupta Partha , Serageldin Ismail. (٢٠٠٠) . Social Capital: (Multifaceted Perspective) . the World Bank. Washington . D . C .

٨-Field John. (٢٠٠٣). Social Capital . key Ideas. New York . Routledge.

٩-Fukuyama , Francis . (١٩٩٩). Social Capital a nd Civil Society . the Institute of Public Policy . George Mason University , October.

١٠-Fukuyama Francis. (٢٠٠٢ Winter – Spring). Social Capital and Development : The Coming Agenda . Says Review .

١١- Grootaert Christian and Others. (٢٠٠٤). Measuring Social Capital . The World Bank . Washington .

١٢-Lin Nan and other. (٢٠٠١). Social Capital Theory and Research . Duke University , Walter de Gruyter : New York .

١٣-Lin Nan. (٢٠٠١). Social Capital: A Theory of Social Structure and Action . Cambridge University Press . Cambridge.

١٤-Portes Alejandro. (١٩٩٥). Economic Sociology of Immigration : A Conceptual Overview. Essays on net work Russell sage Foundation . New York .

١٥-Putnam , Robert D. (١٩٩٣). Making Democracy Work : Civic Traditions in Modern Italy . Princetion University Press. New Jersey .

١٦-Putnam ,Robert D. (January ١٩٩٥). Bowling Alone : America' Declining Social Capital , Journal of Democracy , pp . ٦٥ – ٧٨ .

١٧-Putnam, Robert D. (١٩٩٥). Bowling Alone : America' Declining Social Capital . Journal of Democracy . pp . ٦٥ – ٧٨ .

١٨-Schiff,M. (١٩٩٨) . Migration and Welfare : The Impact of social capital Working paper . World Bank.

١٩-Stanly Kenneth. (٢٠٠٤). A Pragmatic Definition of Social Capital . Stanley Daniszewski.

٢٠-Unesco. (٢٠٠٢). Social and Human Sciences Sector of , Social Capital and Poverty Reduction Which Role for the Civil Society Organizations and the state? .

٢١-Woolcock Michael . Narayan Deepa.(August ٢٠٠٠). Social Capital Implications for Development: Theory Research and Policy , The World Bank , vol .١٥ , No , ٢ :